

Distr.: General
8 March 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان 8 آذار/مارس 2022 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تزداد الحالة في فلسطين المحتلة سوءاً مع تمادي إسرائيل في انتهاكات حقوق الإنسان واستمرارها في ارتكاب جرائم الحرب. ومنذ بداية عام 2022، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية 17 فلسطينياً، بينهم أطفال. وكما كان الحال في عام 2021، يشهد هذا العام تصاعد الهجمات والاستفزازات ضد الشعب الفلسطيني، ما يثير التوترات مع اقتراب الأعياد الدينية، بما في ذلك شهر رمضان المبارك، ويجب أن يكون بمثابة إنذار للمجتمع الدولي بشأن هشاشة حالة الأزمة المستمرة هذه وعدم استقرارها.

ومن الواضح أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل القمع المنهجي والهجمات ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل، في الوقت الذي ترسخ فيه احتلالها الاستعماري ونظام الفصل العنصري في ظل ثقتها التامة بأنها لن تخضع للمساءلة من قبل مجتمع دولي لا يزال قاصراً عن الوفاء بالتزاماته بضمان العدالة للضحايا الذين يتطلعون إلى الأمم المتحدة طلباً للأمل والمساءلة.

وقد أدى ذلك إلى تطبيع حالة غير إنسانية على الإطلاق حيث تقتل إسرائيل الفلسطينيين وتشوهم وتشردهم وتضطهدهم دون أي اعتبار لحقوق الإنسان الواجبة لهم وللقوانين الدولية التي وضعت لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ومنذ رسالتنا الأخيرة، المؤرخة 22 شباط/فبراير 2022، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية سبعة فلسطينيين، من بينهم ثلاثة أطفال، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

فبعد ساعات فقط من إرسال الرسالة المذكورة أعلاه إلى مجلس الأمن، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على محمد شحادة البالغ من العمر 14 عاماً وقتلته في بلدة الخضر، بالقرب من بيت لحم. واتهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية محمد، حسب زعمها، بإلقاء زجاجة حارقة على قوات الاحتلال، ما جعلها



بالتالي تبرر إعدامه على الفور. وقبل ذلك بأيام فقط، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على نهاد البرغوثي، البالغ من العمر 19 عاما، وقتلته في بلدة النبي صالح، بالقرب من رام الله.

وفي الأسبوع التالي، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على ثلاثة فلسطينيين وقتلتهم في يوم واحد، مما يدل على اتباع سياسة همجية لإطلاق النار بقصد القتل، إذ حتى الأطفال يستهدفون بلا رحمة من قبل جنود مسلحين بأكثر الأسلحة فتكا التي لا يزال يوردها للسلطة القائمة بالاحتلال حلفاؤها في جميع أنحاء العالم دون أي مساءلة.

وفي 1 آذار/مارس، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية غارة ليلية على مخيم جنين للاجئين وقتلت شادي نجم، البالغ من العمر 18 عاما، وعبد الله الحصري، البالغ من العمر 22 عاما. وقتل كل من شادي وعبد الله بعبارات نارية مباشرة في الرأس، بينما أصيب أكثر من 20 آخرين بجروح. وبعد ساعات، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على عمار أبو عفيفة، البالغ من العمر 21 عاما، وقتلته في بلدة بيت فجار، بالقرب من بيت لحم. ومثل الضحيتين السابقتين لهمجية الاحتلال، قتل عمار أيضا بعبارة نارية مباشرة في رأسه، في نمط واضح من عمليات القتل خارج نطاق القضاء.

وفي هذا الأسبوع، وخلال الـ 48 ساعة الماضية، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية في القدس ثلاثة فلسطينيين، من بينهم مراهقان. وقتل كريم القواسمي، البالغ من العمر 19 عاما، وعبد الرحمن قاسم، البالغ من العمر 22 عاما، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلية في البلدة القديمة في القدس. كما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على يامن جفال، البالغ من العمر 16 عاما، وقتلته في عملية قتل أخرى خارج نطاق القضاء في بلدة أبو ديس. ثم منعت قوات الاحتلال الإسرائيلية المسعفين من الوصول إلى يامن قبل أن تصدر جثمانه وتحتجزه.

ونؤكد ما أفاد به مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة مؤخرا من أن "عمليات القتل خارج نطاق القضاء، من قبيل هذا الحادث، ناجمة عن اللجوء بانتظام إلى استخدام القوة الفتاكة ضد الفلسطينيين من قبل أفراد الأمن الإسرائيليين المدججين بالسلاح والمتمتعين بحماية جيدة، وعن الغياب شبه التام للمساءلة عن عمليات القتل والإصابات التي ترتكبها القوات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين".

وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضا أن نستعري الانتباه إلى الممارسة السادية واللاإنسانية المطلقة لإسرائيل والمتمثلة في إلحاق الأذى بالموتى الفلسطينيين. فمنذ بدء الاحتلال عام 1967، اختطفت قوات الاحتلال الإسرائيلية جثامين مئات الفلسطينيين المتوفين، بينهم أطفال، وحجبتها عن عائلاتهم، فانتهكت بذلك حقوق المتوفين في الدفن وحرمت عائلاتهم من الحداد ودفن أحبائهم وفقا للممارسات الدينية والعادات التقليدية.

ووفقا لمركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، تحتجز إسرائيل بشكل غير قانوني جثامين 335 فلسطينيا قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية. ويسعى المركز باستمرار إلى إعادة جثامين الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل. وفي عام 2010، سهل المركز إعادة رفات مشهور العاروري بعد أن احتجزتها إسرائيل لمدة 34 عاما. وفي العام التالي، سهل المركز إعادة رفات حافظ أبو زنت، التي احتجزت لمدة 35 عاما. واليوم، وبعد احتجازه لما يقرب من أربعة أشهر، أعيد جثمان عمر أبو عصب البالغ من العمر 16 عاما أخيرا إلى عائلته بعد مقتله على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

وعلى مدى عقود، احتجزت إسرائيل جثث الأطفال الفلسطينيين كرهائن في ثلاثيات المشارج، وتسببت في تعذيب وصدمات نفسية لأبائهم، الذين يرغبون فقط في غسل جثث أطفالهم مرة أخيرة لدفنهم

على النحو الواجب. وعلاوة على ذلك، أودعت إسرائيل جثامين مئات الفلسطينيين الذين قتلتهم في ما يسمى "مقبرة الأرقام"، حيث يتم تمييز القبور بالأرقام بدلا من الأسماء. وفي هذا الصدد، دعت لجنة مناهضة التعذيب صراحة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى "إعادة جثث الفلسطينيين التي لم تعد بعد إلى أقاربهم في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى لهم دفنها وفقا لتقاليدهم وعاداتهم الدينية، وتجنب تكرار حالات مماثلة في المستقبل".

ولا عجب أن قسوة إسرائيل ضد الأسر الفلسطينية في مثل هذه الحالات لا تتوقف عند هذا الحد. فقد تم توثيق أنه في الحالات التي تعاد فيها جثة فلسطيني محتجزة، تعيد إسرائيل الجثة في أكياس تحتوي على تربة أكثر مما تحتوي على رفات بشرية، وتجبر الأسر الفلسطينية على دفع رسوم باهظة ولا يمكنها إجراء تشريح للجثث. وعلاوة على ذلك، تجبر الأسر على إقامة جنازة سريعة وصغيرة في الليل. ومثلما سبق أن أشارت إلى ذلك بتفصيل اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، "حظرت السلطات الإسرائيلية تشريح الجثث، وأن الجثث يحتفظ بها في ظروف سيئة وغير إنسانية، وتكس فوق بعضها البعض. ووجه انتباه اللجنة إلى أن الجثث التي تعاد إلى الأسر كثيرا ما تكون مشوهة، وأحيانا لا يمكن التعرف عليها، مما يحرم الأسر من الحق في تكريم الموتى بطقوس دينية نهائية".

ولا يوجد مبرر في القانون الدولي لاحتجاز المتوفين. وهناك حاجة إنسانية عالمية لدفن الموتى، والفقهاء الدولي واضح في هذا الشأن. وإسرائيل ملزمة قانونا بإعادة جثثهم بموجب المادة 17 (3) من اتفاقية جنيف الأولى، والمادة 120 من اتفاقية جنيف الثالثة، والمادة 130 من اتفاقية جنيف الرابعة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل تقييد إسرائيل بالتزاماتها القانونية الدولية، بما في ذلك فيما يتعلق بالعديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بشأن مواضيع منها توفير المعلومات عن الأشخاص القتلى والمفقودين (قرار الجمعية العامة 3220 (د-29)).

وتكشف جميع هذه الجرائم عن وحشية السلطة القائمة بالاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الأطفال، في تجاهل صارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، والقانون الإنساني، وجميع معايير الآداب الأخلاقية. وبما أن الأطفال الفلسطينيين ما زالوا ضحايا للعدوان الإسرائيلي، يجب أن نسأل: ألا يحق لهم التمتع بهذه الحقوق العالمية وبحماية القانون الدولي؟ أم أن هواجس انعدام الأمن لدى الجنود المدججين بالسلاح تقدر أكثر من حياة الأطفال المحتجزين في ظل هذا الاحتلال غير القانوني الذي دام 55 عاما؟

وتشير جميع الدلائل إلى أن عمليات قتل إسرائيل للفلسطينيين خارج نطاق القضاء واحتجازها لجثامين القتلى ليست مجرد حوادث اعتباطية، بل هي جزء من نمط منهجي من السياسات المصممة ابتغاء السيطرة والهيمنة على السكان الخاضعين للاحتلال بالعنف والقمع والتخويف. ومن المأساة أن التقاعس الدولي أدى إلى تطبيع قتل الفلسطينيين، بل وحتى الأطفال، ولا تزال الأولوية تعطى لما يسمى "المخاوف الأمنية" الإسرائيلية على حساب سيادة القانون.

إن أطفالنا ليسوا مجرد أرقام ولا بيانات لإعداد إحصاءات عالمية. فأطفالنا لهم أسماء. وأطفالنا لهم أمهات وآباء وعائلات وأصدقاء يحبونهم ويحزنون عليهم. وأطفالنا يستحقون أن تدفنهم أسرهم في وطنهم.

وفيما يلي أسماء الأطفال الفلسطينيين الذين قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية وما زالت إسرائيل تحتجز جثامينهم:

محمد طرايرة، 16 عاماً، قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية في 30 حزيران/يونيه 2016

محمد دار يوسف، 17 عاماً، قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية في 26 تموز/يوليه 2018

محمد أبو منديل، 17 عاماً، قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية في 21 كانون الثاني/يناير 2020

محمود كميل، 17 عاماً، قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020

عطا الله ريان، 17 عاماً، قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية في 26 كانون الثاني/يناير 2021

زهدي الطويل، 17 عاماً، قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية في 24 أيار/مايو 2021

محمد عودة، 15 عاماً، قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية في 26 أيلول/سبتمبر 2021

محمد موسى، 15 عاماً، قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية في 6 كانون الأول/ديسمبر 2021

وهذه الجرائم التي يرتكبها احتلال عسكري أجنبي غير قانوني وعدائي لا يمكن أن تمر دون عقاب. ويجب احترام القانون الدولي على قدم المساواة في جميع الظروف، دون استثناء. ومما لا شك فيه أن الانتقائية في تطبيق القانون الدولي قد أطالت أمد هذا الظلم الجسيم، وتسببت في الكثير من المعاناة والخسائر للمدنيين، وأضعت إلى حد كبير سلطان القوانين الدولية الرامية إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وتعزيز العدالة والسلام ونالت كثيراً من قيمتها. وكان لذلك ضرر على الجميع.

ومع ذلك، وحتى في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل وتكثف جرائمها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية - كما تبين مراراً بما في ذلك في الأسبوع الماضي الذي شهد قتل وإصابة مدنيين، وغارات عسكرية عنيفة، وعمليات اعتقال واحتجاز، وبناء مستوطنات استعمارية، وإرهاب مستوطنين، وهدم منازل، وتشريد قسرياً، وحرماناً من الحقوق الأساسية، وهجمات على الأماكن المقدسة، واستمراراً في فرض الحصار غير القانوني على غزة - فإن الشعب الفلسطيني لا يزال صامداً، واثقاً من عدالة قضيته ومصرّاً على حقه في العيش بحرية في وطنه بسلام وأمن، رافضاً الاستسلام لهذا الظلم.

إن الشعب الفلسطيني أمة لها تاريخ يمتد على آلاف السنين، وقد أظهر تاريخنا أن إسرائيل، شأنها شأن جميع المحتلين في الماضي، يجب أن تترك أنها لا تستطيع احتلاله وإخضاعه إلى ما لا نهاية. لكن هذه الحتمية ستتأخر طالما فشل المجتمع الدولي في إعلاء كلمة القانون وضمان المساءلة، وهو أمر يسمح لإسرائيل بالإفلات من العقاب وللمعايير المزدوجة بالازدهار ويتسبب في المزيد من المعاناة الإنسانية.

ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، لوضع حد لهذا الظلم الجسيم، وإنقاذ الأرواح البشرية، والإسهام في تحقيق مستقبل سلمي وآمن للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وجميع شعوب منطقتنا المضطربة.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 744 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 22 شباط/فبراير 2022 (A/ES-10/891-S/2022/146)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل،

السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم
